

Distr.: General  
18 March 2022  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

### تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

#### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يُقدّم هذا التحديث الخطي عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ملاحظاتها بشأن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا والتحديات المستمرة التي تواجه النهوض بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان. ويركز التحديث على التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق للمفوضية السامية عن سري لانكا في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك الاتجاهات الأوسع نطاقاً التي تم تحديدها في ذلك الوقت. ويتضمن أيضاً معلومات محدّثة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ الجوانب المتصلة بالمساءلة من القرار 1/46.

ولا تزال المفوضية السامية تشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي وعدم الاعتراف بحقوق الضحايا في سري لانكا، ولا سيما تلك الناجمة عن النزاع الذي انتهى في عام 2009. وتسلب المفوضية السامية الضوء على الاتجاهات المستمرة نحو العسكرة والقومية الإثنية - الدينية التي تقوض المؤسسات الديمقراطية، وتزيد من قلق الأقليات، وتعرقل المصالحة. وفي الوقت نفسه، تسلم المفوضية السامية بالبوادر الأخيرة لتجدد انفتاح حكومة سري لانكا في العمل مع مكتبها والخطوات الأولية المتخذة للشرع في بعض الإصلاحات. بيد أن المفوضية السامية تعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى رؤية شاملة لعملية مصالحة ومساءلة حقيقية، فضلاً عن إصلاحات مؤسسية وأمنية أعمق من شأنها أن تضع حداً للإفلات من العقاب وتمنع تكرار انتهاكات الماضي.

\* يُقدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي نتيجة للمشاورات التي أجريت مع الدولة العضو.



## أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التحديث الخطي عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعزز رصدتها لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا وإبلاغها عنها، بما في ذلك عن التقدم المحرز في المصالحة والمساءلة، وأن تقدم إليه تحديثاً خطياً في دورته التاسعة والأربعين. ويركز التحديث على التطورات التي وقعت منذ تقرير المفوضة السامية عن سري لانكا في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك الاتجاهات الأوسع نطاقاً التي حددتها في ذلك الوقت<sup>(1)</sup>. ويتضمن أيضاً معلومات محدثة عن الخطوات الرامية إلى تعزيز قدرة المفوضية على جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها؛ ووضع الاستراتيجيات الممكنة لعمليات المساءلة في المستقبل؛ والدفاع عن الضحايا والناجين؛ ودعم الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك في الدول الأعضاء، لدى الولاية القضائية المختصة.

2- وتعرب المفوضية عن تقديرها للمشاركة للبناء لحكومة سري لانكا طوال فترة إعداد التحديث. وقد أرسلت قائمة بالأسئلة إلى الحكومة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتلقت مدخلات خطية مفصلة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 وعدداً من التحديثات اللاحقة<sup>(2)</sup>. ووافقت الحكومة على زيارة وفد من المفوضية إلى سري لانكا في كانون الثاني/يناير 2022 لإجراء مزيد من المشاورات، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبدلاً من ذلك، عُقدت مشاورات افتراضية بين المفوضية وممثلي الحكومة في 24 كانون الثاني/يناير، واجتمع ممثلو المفوضية مع طائفة من أصحاب المصلحة الآخرين. وتعرب المفوضية عن تقديرها للطابع المفتوح والموضوعي لهذه التبادلات. وأُطلعت الحكومة على التقرير لتُتاح لها فرصة التعليق.

3- وقام المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، بزيارة لسري لانكا بين 26 تشرين الثاني/نوفمبر و3 كانون الأول/ديسمبر 2021<sup>(3)</sup>. ووافقت الحكومة أيضاً على زيارة المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، التي لم يُحدّد موعداً بعد. وفي 5 شباط/فبراير 2021، أصدر ثمانية من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأعضاء الفريقين العاملين المعنيين بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وبالاحتجاز التعسفي بياناً مشتركاً ذكروا فيه بالتوصيات الرئيسية التي قدموها عقب زيارت رسمية أجروها بين عامي 2015 و2019<sup>(4)</sup>. وخلال عام 2021، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تسعة بلاغات بشأن سري لانكا؛ وحتى 14 شباط/فبراير 2022، ردت الحكومة على خمسة منها<sup>(5)</sup>.

(1) A/HRC/46/20.

(2) استُرشِد بالمدخلات والتحديثات التي قدمتها الحكومة في جزء كبير من هذا التحديث. وهي غير متاحة على الإنترنت.

(3) انظر بيان نهاية المهمة المتاحة على الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27895&LangID=E>

(4) متاح على الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26725&LangID=E>

(5) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36694>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36775>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36580>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36496>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36539>

## ثانياً - السياق

4- منذ عام 2020، واجهت سرى لانكا عدة موجات من جائحة كوفيد-19، كان لها تأثير متعدد الأبعاد على حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتتمتع سرى لانكا برعاية صحية شاملة مجانية، وقد حققت الحكومة معدل تلقيح مرتفعاً ونفذت مختلف تدابير التحفيز والدعم الاقتصادي. ومع ذلك، أثرت عمليات الإغلاق المطولة وتعطل السفر على قطاعات هامة من الاقتصاد، مثل السياحة وإنتاج الملابس والخدمات والنقل، فضلاً عن انخفاض عائدات التصدير والتحويلات. وعلاوة على ذلك، كان للسياسات الرامية إلى معالجة أزمة الديون المالية التي تلوح في الأفق عواقب اقتصادية واجتماعية مختلفة، مثل القيود المفروضة على الواردات، وانخفاض قيمة العملة، والتضخم في أسعار الأغذية والوقود<sup>(6)</sup>.

5- ووفقاً للبنك الدولي، ربما يكون أكثر من 500 000 شخص في سرى لانكا قد سقطوا تحت خط الفقر منذ بداية الجائحة، مع فقدان واسع النطاق للوظائف وساعات العمل أثر بشكل رئيسي على العاملين في القطاع غير الرسمي والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة<sup>(7)</sup>. ولما كانت النساء يشكلن نسبة مئوية كبيرة من القوة العاملة في القطاعات غير الرسمية والملابس والمنسوجات، فقد تأثرن بشكل غير متناسب بفقدان الوظيفة أو الدخل<sup>(8)</sup>. وقد العديد من العمال المهاجرين السريلانكيين أيضاً وظائفهم في البلدان المضيفة، مما أثر على دخل التحويلات<sup>(9)</sup>.

6- وكان للظروف الاقتصادية تأثير على الأمن الغذائي؛ فقد أشارت دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي إلى أن 44 في المائة من الأسر المعيشية كانت قلقة بشأن الغذاء<sup>(10)</sup>. وأثر على الإنتاج الغذائي أيضاً الحظر الذي فرض على استخدام الأسمدة لتعزيز الزراعة العضوية، والذي تم عكسه لاحقاً بعد الاحتجاجات. وفي آب/أغسطس، اعتمدت الحكومة أنظمة طوارئ جديدة قيل إنها تهدف إلى كبح المضاربة التي يمارسها التجار وسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص بعض السلع الأساسية الضرورية؛ وقد سقطت الآن هذه اللوائح<sup>(11)</sup>.

7- وأدى الاستياء من الوضع الاقتصادي والسياسات الحكومية إلى الاحتجاجات. ورداً على ذلك، فرضت الحكومة تدابير كوفيد-19، بما في ذلك قواعد الحجر الصحي وغيرها من القوانين، للحد من المظاهرات بسبب القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعض الحالات لاعتقال المتظاهرين وتوجيه التهم لهم، على الرغم من أن الاحتجاجات كانت سلمية<sup>(12)</sup>. وتؤكد الحكومة أن ذلك كان ضرورياً لأسباب تتعلق بالصحة العامة. إلا أن المحاكم رفضت في عدة مناسبات إصدار أوامر زجرية لوقف الاحتجاجات التي طلبتها الشرطة، مشيرة إلى الحق في حرية التعبير أو التجمع السلمي.

(6) انظر البنك الدولي، "Sri Lanka overview" (تشرين الأول/أكتوبر 2021).

(7) البنك الدولي، "Economic and poverty impact of COVID-19"، الصفحة 7.

(8) المرجع نفسه. وانظر أيضاً منظمة العمل الدولية، "The supply chain ripple effect: how COVID-19 is affecting garment workers and factories in Asia and the Pacific" (تشرين الأول/أكتوبر 2020).

(9) انظر Bilesha Weeraratne، "Repatriation and replacement of lost foreign jobs: handling labour migration in Sri Lanka during COVID-19"، Talking Economics، 14 May 2020.

(10) البنك الدولي، "Sri Lanka overview".

(11) الجريدة الرسمية الاستثنائية رقم 1/2243 ورقم 3/2243، ولائحة (توفير الأغذية الأساسية) في حالات الطوارئ رقم 1 لعام 2021، 30 آب/أغسطس 2021.

(12) انظر البلاغ المشترك AL LKA 4/2021 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2021 المقدم من ثلاثة مقررين خاصين والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، متاح على الرابط التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/LatestReports/CommunicationSent?page=24>

8- وفي حزيران/يونيه 2021، أعلن متحدث باسم الشرطة أن إدارة التحقيقات الجنائية شكلت فريقاً خاصاً للقيام بدوريات في الفضاء الإلكتروني واعتقال أولئك الذين ينشرون "أخباراً زائفة" على وسائل التواصل الاجتماعي حول كوفيد-19 أو غيرها من القضايا الحساسة<sup>(13)</sup>.

9- وفي مذكرة شفوية مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغت الحكومة أيضاً المفوضية بأنها بصدد صياغة قانون جديد بشأن الحماية من الأكاذيب والتلاعب على الإنترنت. وتشجع المفوضية السامية الحكومة على أن تراعي بعناية الملاحظات التي أبدتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذا النوع من القوانين، والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً على ممارسة الحق في حرية التعبير والرأي والإعلام، وأن تكفل التشاور الكامل مع ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة في صياغة القانون.

### ألف- التطورات القانونية والمؤسسية التي تؤثر على حقوق الإنسان

10- حذرت المفوضية السامية في تقريرها السابق من تآكل استقلال المؤسسات الرئيسية في سري لانكا، ولا سيما في أعقاب التعديل العشرين للدستور الذي غير عملية التعيين في السلطة القضائية والمؤسسات المستقلة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا<sup>(14)</sup>.

11- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقب إجراء استعراض خاص، أوصى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتخفيض مركز لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا من ألف إلى باء بناءً على ثلاثة أسباب هي: عدم وجود عملية تعيين شفافة ومستقلة؛ والافتقار إلى التعددية والتنوع؛ وعدم قيام اللجنة بممارسة ولايتها في مجال حقوق الإنسان بشكل مستقل وفعال<sup>(15)</sup>. وتم تعيين قاضية المحكمة العليا المتقاعد، روهيني ماراسينغي، رئيسة جديدة للجنة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

12- ويساور المفوضية السامية القلق أيضاً من أن استقلال لجنة الحق في الحصول على المعلومات، التي أصدرت أحكاماً هامة، قد يُتَوَسَّط أيضاً بعد تعيين قاضي المحكمة العليا المتقاعد، أوبالي أبيراتي، رئيساً. وكما أبرزت التقارير السابقة، عمل القاضي أبيراتي رئيساً للجنة الرئاسية المعنية بالتحري بشأن الإيذاء السياسي المزعوم، التي عرقلت الإجراءات القضائية في عدة قضايا "رمزية" لحقوق الإنسان وتدخلت فيها<sup>(16)</sup>.

13- وتشدد المفوضية السامية على أن العملية الجارية الآن لصياغة دستور جديد ستكون ذات أهمية أساسية لحماية حقوق الإنسان في سري لانكا، واستقلال المؤسسات الرئيسية، ونقل السلطة السياسية، وهو ما لاحظ مجلس حقوق الإنسان أنه "أمر ضروري لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلاد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان"<sup>(17)</sup>. وتعكف لجنة من الخبراء عينتها الحكومة على إعداد مشروع دستور وقد دعت الجمهور إلى إبداء تعليقاته. وتحت المفوضية السامية الحكومة على أن تأخذ في الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي قدمتها على مر السنين مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواردة في الدستور. وتحت الحكومة أيضاً على إتاحة المشروع للتشاور والنقاش العامين قبل عرضه على البرلمان.

(13) Pamodi Waravita, "No warrant needed for 'fake news' arrests", The Morning, 9 June 2021

(14) A/HRC/46/20، الفقرة 24.

(15) Global Alliance of National Human Rights Institutions, "Report and recommendations of the virtual session of the Sub-Committee on Accreditation, 18–29 October 2021", page 31

(16) A/HRC/46/20، الفقرتان 26 و27.

(17) القرار 1/25.

## باء - العسكرية وقضايا الأراضي

14- كما لوحظ في تقارير سابقة، شهد العامان الماضيان زيادة في عسكرة الوظائف الحكومية المدنية في سري لانكا<sup>(18)</sup>. وتبرر الحكومة هذه التعيينات بأنها تساعد على تحسين الكفاءة وليست مخالفة للقانون. بيد أن المفوضة السامية لا تزال قلقة من أن تركيز المناصب المدنية في أيدي المسؤولين العسكريين يؤثر على الحكم الديمقراطي للدولة وطابعها الطويل الأجل.

15- وهناك حالياً ضباط عسكريون حاليون أو سابقون، بمن فيهم بعض المتورطين في انتهاكات جسيمة مزعومة لحقوق الإنسان، يشغلون مناصب سلطة في عدة وزارات بالإضافة إلى وزارة الدفاع، بما في ذلك وزارات الخارجية والأمن العام والمالية والصحة والحياة البرية وحفظ الموارد الحرجية. وعلى الرغم من أن الأمانة التي تنظم المنظمات غير الحكومية قد نُقلت إلى وزارة الخارجية، فإن وزارة الدفاع تسيطر على ما لا يقل عن 31 وكالة أخرى تتناول مسائل تتراوح بين وسائل الإعلام والهجرة. ففي آب/أغسطس 2021، مثلاً، عُيّن لواء مفوضاً للخدمات الأساسية للإشراف على تنفيذ أنظمة الطوارئ لضمان الأمن الغذائي ومراقبة الأسعار. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عُيّن القائد العام للجيش شافندرا سيلفا لتنفيذ "مركز عمليات الزراعة الخضراء" التابع للرئيس لترويج الأسمدة العضوية وتوزيعها.

16- وواصل الرئيس تجديد إخطارات الجريدة الرسمية بموجب المادة 12 من قانون الأمن العام، التي "تجيز اللجوء إلى القوات المسلحة في الظروف التي تستدعي تعزيز أداء مهام الشرطة"<sup>(19)</sup>. وتواصل هذه الأوامر النهج العسكري لإنفاذ القانون وتوسع دور الجيش في مهام حفظ الأمن. وتشير التقارير إلى وجود عدد كبير بشكل غير متناسب من نقاط التفتيش العسكرية في المقاطعة الشمالية وشكاوى من المعاملة التمييزية أو المضايقة أثناء عمليات التفتيش الأمني، ولا سيما بالنسبة للنساء.

17- وكان الإفراج عن الأراضي التي يحتلها الجيش، ولا سيما في المقاطعتين الشمالية والشرقية، عنصراً هاماً من عناصر بناء السلام والمصالحة. وتفيد الحكومة بأن إجمالي مساحة الأراضي الخاصة التي أفرجت عنها القوات المسلحة بين عامي 2009 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تبلغ 2 601 796 فداناً أو 92,42 في المائة من الأراضي التي كانت قد استولت عليها أصلاً، مع اقتراح الإفراج عن 53 فداناً أخرى. بيد أن اتجاهاً متجدداً للمنازعات المتعلقة بالأراضي، على علاقة بحفظ التراث البوذي أو حماية الغابات، قد أدى إلى توترات جديدة مع طوائف الأقليات، ولا سيما في المنطقة الشرقية نظراً لتنوع السكان والتراث في المنطقة.

18- ومنذ حزيران/يونيه 2020، تعمل فرقة عمل لإدارة التراث الأثري في المنطقة الشرقية، برئاسة وزير الدفاع، مع إدارة الآثار، وسلطة مهاويلي، وإدارة الغابات، وإدارة الحياة البرية، والشرطة، والجيش، ورجال الدين البوذيين لتحديد المعالم الأثرية وتسهيل إصلاح أو بناء المواقع البوذية. وفرضت الحكومة أيضاً قيوداً على استخدام الأراضي في هذه المناطق على أساس الحفاظ على البيئة والغابات. وتخشى طوائف الأقليات من استخدام البرنامج لتغيير المشهد الديمغرافي في المنطقة. ويمكن أن يؤثر ذلك على سبل كسب الرزق ويزيد من احتمال نشوب نزاعات جديدة.

19- وسجلت المفوضية تقارير عن 45 منازعة على الأراضي، شملت جهات فاعلة حكومية وأقليات، بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. فعلى سبيل المثال، تم تأجير حوالي 340,33 فداناً من الأراضي في 11 موقعاً في شعبة كوتشتشافي في مقاطعة ترينكومالي لأمناء سبعة معابد بوذية

(18) A/HRC/43/19، الفقرة 33، وA/HRC/46/20، الفقرات 20-23.

(19) انظر، على سبيل المثال، الجريدة الرسمية الاستثنائية رقم 2/2259 المؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2021.

لمدة 30 عاماً. وفي أيلول/سبتمبر 2020، ذكرت وسائل الإعلام أن إدارة الآثار استولت على 358 فدناً من الأراضي في ثينامارافادي، مقاطعة ترينكومالي، التي يطالب بها مزارعو التاميل، بعد أن تم تحديدها كمواقع أثرية.

## جيم - تزايد نزعة حكم الأغلبية وآثارها على المصالحة وبناء السلام

20- أكد الرئيس، في خطابه أمام الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021، عزم الحكومة الراسخ على بناء مستقبل مزدهر ومستقر وآمن لجميع السريلانكيين، بغض النظر عن إثنتهم أو دينهم أو نوعهم الاجتماعي. بيد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام الماضي عززت الصلة بين القومية السنهالية والبوذية والدولة، مما زاد من الشعور بالتمييز والقلق بين طوائف الأقليات من التاميل والمسلمين والمسيحيين، وقوض احتمالات المصالحة.

21- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عين الرئيس فرقة عمل رئاسية مكلفة بصياغة إطار عمل وتقديم توصيات لتنفيذ مفهوم "بلد واحد، قانون واحد" الذي وعد به في بيانه الانتخابي وتقديم تقرير نهائي بحلول 28 شباط/فبراير 2022. ومن المثير للجدل أنه عين الراهب البوذي غناناسارا ثيرا، زعيم جماعة بودو بالا سينا، وهي منظمة بوذية متطرفة معروفة بخطابها المعادي للمسلمين وخطاب الكراهية. وقد اتهم السيد ثيرا بإثارة العنف ضد المسلمين في الماضي، مثلاً أعمال الشغب في ألوثغاما في عام 2014 وديغانا في عام 2018. وفي آب/أغسطس 2018، حُكِم عليه بالسجن ست سنوات بتهمة ازدراء المحكمة في حادث منفصل، لكنه حصل على عفو رئاسي في أيار/مايو 2019.

22- ويعترف الدستور بالفعل بسري لانكا كدولة موحدة (المادة 2) وبالمساواة بين المواطنين أمام القانون (المادة 12)، ولكن مفهوم "بلد واحد، قانون واحد" قد تكون له آثار على نقل السلطة السياسية وسلطات سن القوانين إلى مستوى المقاطعات. وقد يتعلق أيضاً بمجموعات من قوانين الأحوال الشخصية العرفية التي سمحت لمختلف المجتمعات المحلية بالاحتفاظ بممارسات محددة، مع الحفاظ على تنوع الهويات المتعددة في المجتمع السريلانكي. واليوم يتم تعريف هذه المجموعة من القوانين على أنها قانون ثيساوالاماي الذي ينطبق على التاميل في المقاطعة الشمالية، والقانون الكاندي الذي هو إطار اختياري للزواج والميراث للسنهاليين الكانديين، وقانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وتتعامل الأنظمة الثلاثة جميعها في المقام الأول مع قضايا الملكية، بما في ذلك الأرض والميراث، بما فيه الخلافة بين الدول، والزواج والطلاق، ولكن لها أيضاً قيمة رمزية مهمة قائمة على الهوية.

23- وعلى نحو منفصل، أبلغت الحكومة المفوضية بأن لجنة استشارية معنية بإصلاح القانون الإسلامي، عينها وزير العدل، قدمت توصيات لتعديل قانون الزواج والطلاق الإسلامي لعام 1951، وقانون الزواج العام، وقانون الإجراءات المدنية لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية السائدة. وتقوم الجهة المعنية بصياغة القوانين الآن بإعداد التعديلات. وتقيد التقارير بأن التعديلات ستفرض، في جملة أمور، حداً أدنى لسن زواج المسلمين يبلغ 18 عاماً، وحداً أدنى من المؤهلات التعليمية لأعضاء محاكم الشريعة وإمكانية وجود إناث بين أعضائها، وستمنح المسلمين خيار تسجيل زواجهم بموجب القانون العام. وترحب المفوضة السامية بأي إصلاحات تدريجية من شأنها تعزيز حقوق النساء والفتيات تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتشجع على إجراء أقصى قدر من التشاور مع الطائفة المسلمة، ولا سيما النساء.

24- وفي عام 2021، أُقيمت معابد وتمائيل وأضرحة بوذية جديدة في مواقع رمزية برعاية مسؤولين عسكريين وحكوميين. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2021، قام وزير الدولة للتراث الوطني وضباط في الجيش بتدشين تمثال لبودا يُزعم أنه أُقيم في موقع معبد هندوسي قديم في منطقة مولائيتيفو، على الرغم من

أمر المحكمة بحظره<sup>(20)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، جرى في أنورادهاپورا تكريس نصب تنكاري بوذي ضخم جديد تم بناؤه بدعم من الجيش كتكريم لـ "أبطال الحرب"، مما يعزز الروايات التي تصور النزاع من الناحية الإثنية والدينية<sup>(21)</sup>. وأثار تعيين راهب بوذي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مستشاراً لجامعة كولومبو، وهي المؤسسة الأكاديمية الأولى في البلاد، احتجاجات من قبل الأساتذة والطلاب باعتباره يقوض العلمانية والاستقلال الأكاديمي.

25- وقدمت شخصيات حكومية عديدة مقترحات سياساتية من شأنها أن تؤثر بشكل غير متناسب على الطائفة المسلمة. وفي شباط/فبراير 2021، ألغت الحكومة سياسة الحرق القسري لأولئك الذين ماتوا بسبب كوفيد-19. غير أن بعد مواقع الدفن يشكل تحديات عملية للعائلات الحزينة لأن عليها أن تقطع مسافات طويلة للزيارة أو أداء الطقوس. وفي آذار/مارس 2021، اقترح وزير الأمن العام فرض حظر على البرقع والنقاب، مشيراً إلى أن هذه الأنواع من الحجاب علامات على "التطرف الديني" الذي يؤثر على الأمن القومي<sup>(22)</sup>. وأوضحت الحكومة أن الحظر المقترح على أغطية الوجه التي تعوق تحديد الهوية ينطبق على جميع الطوائف وكلا الجنسين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، وافق مجلس الوزراء على اقتراح يدعو إلى حظر ذبح الماشية في البلد (وهو نشاط يقوم به في الغالب الجزارون المسلمون). وعلى الرغم من أن هاذين المقترحين لم يتم تقديمهما أو تنفيذهما، فإنهما ساهما في إنشاء مناخ من الخطاب المعادي للمسلمين وزادا من مشاعر اغتراب الطائفة المسلمة.

26- واستمر ورود أنباء عن وقوع هجمات استهدفت كنائس مسيحية إنجيلية وغير مذهبية، بما في ذلك تخويف القساوسة أو مضايقتهم من جانب موظفين عموميين أو أعضاء في مذاهب أخرى، واضطرابات في أماكن العبادة<sup>(23)</sup>.

## دال - التخويف والتهديدات الموجهة للمجتمع المدني والضحايا

27- استمر نمط مراقبة ومضايقة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا الذين أبرزتهم التقارير السابقة، ولا سيما بالنسبة لأولئك الموجودين في شمال البلد وشرقه. ولا تزال المفوضية تتلقى ادعاءات بقيام دوائر الأمن بتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني والصحفيين وأسر المختفين ورصدهم ومراقبتهم. وتشدد الحكومة على ضرورة تقديم جميع هذه الشكاوى إلى الآليات الوطنية المختصة.

28- وتتم زيارة منظمات المجتمع المدني والنشطاء بانتظام في مكاتبتهم أو منازلهم، أو يتم استدعائهم من قبل الشرطة "للاستفسارات" واستجوابهم حول المعلومات المصرفية للموظفين والمانحين، أو اتصالحهم الأجنبية والمعلومات المتعلقة بأسفارهم، أو كلمات مرور حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، مثلاً، استدعت شعبة التحقيقات الإرهابية التابعة للشرطة موظفي أربع منظمات على الأقل في المنطقة الشمالية للتحريات واستجوبتهم لعدة ساعات. وطلب منهم تقديم جميع

(20) انظر Uwin Lugoda, "Antiquities excavation in North, East: work commences on 10 sites", The Morning, 24 January 2021.

(21) انظر - <https://www.army.lk/news/gigantic-%E2%80%98sanda-hiru-seya-offered-maha-sangha-immortalizing-memories-%E2%80%98ranaviru-sacrifices>

(22) Dinitha Rathnayake, "Niqab included in proposed ban", The Morning, 15 March 2021.

(23) أبلغت منظمة دينية عن 77 حادثة موجهة ضد حرية الدين في عام 2021.

المعلومات عن الهيئات التي كانت تمويلهم في الماضي وتفاصيل المستفيدين. وتؤكد الحكومة أن هذا التدقيق ضروري لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

29- وقد أثرت مجموعة من القيود على حيز عمل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في شمال البلد وشرقه. وتفيد المنظمات بأنها غير قادرة على العمل دون مراقبة أو تقييد وتضطر إلى إبلاغ أمانة المقاطعة عن أي نشاط والحصول على موافقتها عليه. ولا يُشجّع بشكل خاص على بعض مجالات العمل التي لا تنطوي على تقديم خدمات مادية، مثل الدعم النفسي - الاجتماعي. وأبلغت منظمات المجتمع المدني المفوضية بأن المصارف كثيراً ما تطلب منها الحصول على موافقة أمانة المقاطعات التي تتبع لها قبل الإفراج عن الأموال، مما يضع عقبات إدارية في طريقها.

30- ويساور المفوضة السامية القلق إزاء الردود العنيفة التي قامت بها الحكومة مؤخراً على الدعوة إلى حقوق الإنسان من جانب ممثلين معروفين ومحترمين للمجتمع المدني وخطها بالدعاية التي تقوم بها نمور تحرير تاميل إيلا. وكان لتدخلات مماثلة في الماضي أثر مخيف على المدافعين عن حقوق الإنسان في سري لانكا، بما في ذلك في تفاعلهم مع مجلس حقوق الإنسان.

31- وتلاحظ المفوضة السامية أن نقل الأمانة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، التي تنظم منظمات المجتمع المدني، من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يعد تطوراً إيجابياً، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تغيير جوهر في النهج الأمني الحالي وتعزيز بيئة أكثر تمكيناً للمجتمع المدني<sup>(24)</sup>. وتفيد الحكومة بأنها بدأت مشاورات بشأن تنقيح مقترح للقانون رقم 31 لعام 1980 المتعلق بالخدمات الاجتماعية التطوعية (تسجيلها والإشراف عليها).

32- وتلقت المفوضية عدداً من التقارير التي تقيّد بأن جماعات الضحايا لا تزال تواجه المضايقة والترهيب من جانب السلطات، بما في ذلك زيارات متعددة من ضباط الاستخبارات والشرطة للاستفسار عن خطط الاحتجاجات أو إحياء الذكرى، أو عن صلاتها السابقة بحركة نمور تحرير تاميل إيلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء حركة نمور تحرير تاميل إيلا الذين أعيد تأهيلهم وأسره أو أي شخص يعتبر أنه كانت له أي صلة بحركة نمور تحرير تاميل إيلا أثناء النزاع هم أهداف للمراقبة المستمرة. ويساور المفوضة السامية القلق إزاء البعد الجنساني لهذه السياسات في سياق العديد من الذين يدافعون عن العدالة نساء ناجيات أو أفراد أسرة ويواجهون ضعفاً إضافياً في تعاملاتهم مع قوات الأمن والسلطات. وينبغي معاملة منظمات المجتمع المدني وجماعات الضحايا، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى القاعدة الشعبية والتي تقودها نساء، كشركاء حيويين في بناء السلام، ويجب السماح لها بالتعبئة والدعوة وتنفيذ الأنشطة المتصلة ببناء السلام والمصالحة.

33- وكانت هناك أيضاً حالات منعت فيها السلطات جماعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والسياسيين من تنظيم أحداث سلمية وأنشطة تذكارية. وفي أيار/مايو 2021، حصلت الشرطة على أوامر زجرية ضد 27 شخصاً لمنعهم من تنظيم ذكرى للحرب في قرية موليفايكال. وعلى الرغم من أن المحكمة عدلت الأمر الزجري في اليوم التالي، فقد فُرض الإغلاق في قرية موليفايكال والمناطق المحيطة بها، وأُغلق الجيش الطريق المؤدي إليها. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت محكمة أمراً زجرياً بحق قادة جمعية أسر المختفين لمنعهم من المشاركة في التجمعات والاجتماعات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، حصلت الشرطة على أمر زجري بوقف حدث نظمته منظمة محلية لحقوق الإنسان في كاندي للاحتفال بيوم حقوق الإنسان، مشيرة إلى أنه قد يسبب "انقساماً" بين المجموعات الإثنية المختلفة.

(24) الجريدة الرسمية رقم 30/2254 المؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.



## هاء - الوفيات أثناء الاحتجاز والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة

34- ترحب المفوضة السامية بالخطوات التي أُتخذت للحد من اكتظاظ السجون في سياق جائحة كوفيد-19، ولا سيما الإفراج عن المحتجزين رهن المحاكمة بكفالة. ونتيجة لذلك، تعيد الحكومة بأن عدد نزلاء السجون تقلص من 32 000 في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 18 903 في 17 شباط/فبراير 2022. وأصدرت لجنة الخدمات القضائية توجيهات إلى القضاة لزيادة استخدام الكفالة، كما أصدر النائب العام توجيهات إلى الشرطة للحد من حبس الأشخاص الموقوفين لحيازتهم كميات من المخدرات للاستخدام الخاص.

35- ولا تزال المفوضة السامية تشعر بقلق بالغ إزاء حالات الوفيات المتكررة أثناء الاحتجاز والمواجهات المسلحة المزعومة مع الشرطة. ففي 6 حزيران/يونيه، مثلاً، توفي أثناء الاحتجاز لدى الشرطة في واتالبولا، بانادورا، بالقرب من كولومبو، محمد علي خان الذي كان قد قبض عليه بتهمة انتهاك مزعوم للحجر الصحي. وذكرت الشرطة أنه قفز من مركبة شرطة متحركة. غير أن أسرته زعمت أنه تعرض للضرب والقتل على أيدي الشرطة. وتوفي اثنان من المشتبه فيهم، هما تشاندران فيدوشان ورمضان، بعد ساعات من اعتقالهما في باتيكالوا في حزيران/يونيه 2021 وفي منار في تشرين الأول/أكتوبر 2021، على التوالي، لأسباب قيل إنها تتعلق بالمخدرات. وفي 18 تموز/يوليه 2021، قُتل زعيم عصابة اسمه لاليت واسانثا بينتو على يد فرقة العمل الخاصة، عندما قاوم الاعتقال فيما يبدو. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2022، توفيت راجاباكسا موديانسيلاج مينيكى بعد سقوطها من نافذة في الطابق الخامس من مبنى إدارة التحقيقات الجنائية في فورت ب كولومبو، حيث كانت محتجزة بسبب مزاعم تتعلق بالاحتيال. وأفادت الشرطة بأنها انتحرت.

36- ومما يثير جزع المفوضة السامية أن تلاحظ أن نقابة المحامين والمحامين الخاصين أبلغوا السلطات في مناسبتين على الأقل بأن حياة المحتجزين معرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، قتلت الشرطة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر هيوا لونويلاج لاسانثا في كالتوتارا بينما كانت ترافقه لاستعادة أسلحة نارية يُزعم أنها استخدمت في جريمة أخرى؛ وأفادت التقارير بأنه هاجم ضباط الشرطة. وقبل ذلك بيوم، كان محامي لاسانثا قد اتصل بنقابة المحامين للإبلاغ بأن حياة موكله معرضة للخطر. وأكدت نقابة المحامين في بيانها أنها حذرت المفتش العام للشرطة ولجنة حقوق الإنسان من خطر قتل وشيك وذكرت أن الحادث "يحمل بصمات القتل خارج نطاق القضاء"<sup>(25)</sup>. وفي حوادث مماثلة، قُتل مالون مابولا وثاراكا بيريرا وجيسيكيرا رمياً بالرصاص يومي 11 و12 أيار/مايو في ناواغاموا ومينغاوا (المقاطعة الغربية)، على التوالي، بينما كانا مرافقين إلى خارج مكان الاحتجاز للمساعدة في تحقيق.

37- وأبلغت الحكومة المفوضية بأن تسع حالات وفاة أثناء الاحتجاز وقعت بين 1 كانون الثاني/يناير 2021 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وأنه تم توجيه الاتهام إلى اثنين من ضباط الشرطة وواجه سبعة من ضباط الشرطة إجراءات تأديبية فيما يتعلق بالوفيات أثناء الاحتجاز، ولكن ليس من الواضح في أي الحالات. وتعتقد المفوضة السامية أنه بالإضافة إلى إسناد المسؤولية الفردية عن الجرائم وضمن جبر الضرر للأسر، فإن هذه الحالات تستدعي إجراء تحقيق مستقل لتحديد الأنماط وأي مسؤولية قيادية داخل دائرة الشرطة.

(25) انظر بيان نقابة المحامين في سري لانكا، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://basl.lk/statement-killing-of-a-suspect-in-police-custody/>

38- وأُبلغ أيضاً عن عدد من الادعاءات الأخرى بسوء المعاملة والتعذيب على أيدي الشرطة في عام 2021. وزعمت أسرة تشاندران فيدوشان، الذي توفي أثناء احتجازه لدى الشرطة في 3 حزيران/يونيه، بسبب جرعة زائدة من المخدرات فيما يبدو، أن الشرطة ربطته بشجرة وضربته ضرباً مبرحاً بالعصي قبل أن تأخذه إلى مكان آخر. وأُبلغ أيضاً عن حالات سوء معاملة وتعذيب على أيدي أفراد عسكريين. ففي 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، مثلاً، زعم صياد أنه تعرض للضرب المبرح على أيدي ضباط في الجيش السريلانكي في جافنا. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، تفيد التقارير بأن صحفياً تعرض للضرب على أيدي أفراد من الجيش السريلانكي بينما كان يصور لوحة الأسماء على جانب الطريق في موليفايكال. وأبلغ محامو المحتجزين بموجب قانون منع الإرهاب أيضاً عن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب من قبل شعبة التحقيقات الإرهابية التابعة للشرطة في معسكر جوزيف في فافونيا.

39- وأفادت التقارير على نطاق واسع بأن وزير الدولة لإدارة السجون وإعادة تأهيل السجناء، لوهان راتواتي، دخل بالقوة في أيلول/سبتمبر 2021 سجناً في كولومبو مع مجموعة من الأصدقاء ليريهم المشنقة، ثم دخل في وقت لاحق سجناً في أنورادهابورا حيث يزعم أنه أجبر اثنين من التاميل المحتجزين بموجب قانون منع الإرهاب على الركوع تحت تهديد السلاح وهددهما بالقتل. واستقال السيد راتواتي من حقيبة السجون، ولكنه يحتفظ بمنصبه كوزير دولة للأحجار الكريمة والمجوهرات.

40- وفي إجراء تبرزه الحكومة كتدبير لمنع التعذيب، عُذّل قانون الإجراءات الجنائية لمطالبة القضاة بزيارة مراكز الشرطة مرة واحدة في الشهر على الأقل لرؤية المشتبه فيهم المحتجزين لدى الشرطة شخصياً للتحقق مما إذا كانوا قد تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء القبض عليهم أو بعده. وأُغرب عن القلق من أن نظام التفتيش البديل هذا سيعصب تنفيذه عملياً نظراً لضيق الوقت والقدرة المحدودة. وفي غضون ذلك، لم يُحرز أي تقدم آخر نحو إنشاء وتفعيل آلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتذكر المفوضة السامية بالملاحظات الشاملة التي أبدتها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 2016، وتحث الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ توصياته<sup>(26)</sup>.

## واو - قانون منع الإرهاب

41- في 10 شباط/فبراير 2022، عُرض على البرلمان مشروع القانون المتعلق بتعديل قانون منع الإرهاب. وتذكر الحكومة أن هذه خطوات أولية نحو إصدار تشريعات أكثر شمولاً. وتسلم المفوضة السامية بأهمية هذه الخطوة الأولية وتلاحظ التعديلات المقترحة، مثل زيادة سلطات القضاة لزيارة أماكن الاحتجاز، والتعجيل بالحاكمات، وإلغاء المادة 14 التي تفرض قيوداً خطيرة على المنشورات. بيد أن أجزاء أخرى من التعديلات المقترحة لا تمثل امتثالاً تاماً للالتزامات الدولية للبلاد في مجال حقوق الإنسان وتترك دون تغيير بعض أحكام القانون الأكثر إثارة للمشاكل التي أدت إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب. وتشمل هذه الأجزاء تعريفاً فضفاضاً وغامضاً للإرهاب، مما قد يؤدي إلى تطبيق تمييزي أو تعسفي للقانون وإلى مقبولية الاعترافات المقدمة بموجب القانون إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين دون حضور محام، والمستخدمات في الغالب كدليل أولي في المحاكم في القضايا التي تدخل في إطار هذا القانون؛ والاحتجاز الإداري والسابق للمحاكمة الطويل

(26) A/HRC/34/54/Add.2، الفقرات 115-122.

لمدة تصل إلى 12 شهراً؛ والأحكام المتعلقة بالحصانة من الملاحقة القضائية للضباط، وكلها لا تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

42- وتحت المفوضة السامية الحكومة والبرلمان على إيلاء الاعتبار الكامل للتحليل والتوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى سنوات عديدة فيما يتعلق بقانون منع الإرهاب، ولا سيما المعايير الرئيسية الخمسة التي حددها سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في رسالتهم المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، والتي يعتبرونها "شروطاً مسبقة ضرورية" لضمان تعديل القانون بحيث يمتثل للالتزامات القانونية الدولية<sup>(27)</sup>.

43- وفي غضون ذلك، تواصل الحكومة احتجاز الأفراد والتحقيق معهم ومقاضاتهم بموجب قانون منع الإرهاب. وتكرر المفوضة السامية دعوتها إلى الحكومة لتطبيق وقف اختياري لاستخدام قانون منع الإرهاب إلى أن يحل محله تشريع يمتثل امتثالاً تاماً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً للبيانات الحكومية، حتى 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، ظل 333 شخصاً رهن الاحتجاز بموجب قانون منع الإرهاب، منهم 16 شخصاً أدينوا، و11 شخصاً قيد الاستئناف، والـ 306 الباقون محتجزون كمشتببه فيهم. ومنذ 24 حزيران/يونيه 2021، تم الإفراج عن 81 معتقلاً. ومن بين الحالات البارزة، أُفْرَج بكفالة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن أحف جزي، الذي احتُجز لأكثر من 18 شهراً بموجب قانون منع الإرهاب. وفي 7 شباط/فبراير 2022، أُفْرَج المحكمة العليا بكفالة عن حجاز حزب الله، وهو محام كان محتجزاً بموجب قانون منع الإرهاب منذ 14 نيسان/أبريل 2020.

44- وفي حزيران/يونيه 2021، أُفْرَج بعفو رئاسي عن 16 سجيناً اقتربوا من نهاية مدة عقوباتهم بموجب قانون منع الإرهاب. وفي 24 آب/أغسطس 2021، عين الرئيس مجلساً استشارياً مؤلفاً من ثلاثة أعضاء، برئاسة رئيس قضاة متقاعد، يمكن للمحتجزين أو ممثليهم التقدم إليه بطلب للمراجعة<sup>(28)</sup>.

45- وتشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن 70 شخصاً اعتُقلوا بموجب قانون منع الإرهاب لمشاركتهم على وسائل التواصل الاجتماعي منشورات تحيي ذكرى ضحايا الحرب تضمنت صوراً لنمور تحرير تاميل إيلام أو أيقونات قومية تاميلية. وفي 18 أيار/مايو، أُلقت الشرطة القبض بموجب قانون منع الإرهاب على 10 أشخاص بالقرب من باتيكالوا لتنظيمهم حدثاً تذكاريّاً؛ وأُفْرَج عنهم بكفالة في نهاية الأمر في 8 كانون الأول/ديسمبر. واحتُجز الصحفي موروغوبيلاي كوكولانسان لمدة 15 شهراً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على صلة بظهور صور لزعيم حركة نمور تحرير تاميل إيلام على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به. وأطلعت الحكومة المفوضية على توجيه أصدره المفتش العام للشرطة، مؤرخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2021، يقدم إرشادات بشأن تقييد استخدام قانون منع الإرهاب وممارسة قدر أكبر من السلطة التقديرية في تقييم حالات مثل حيازة الصور.

46- وفي آذار/مارس 2021، تم إصدار لوائح جديدة لمكافحة التطرف تسمح بالاحتجاز الإداري التعسفي للأفراد لمدة تصل إلى عامين، دون أي إجراءات قانونية، لأغراض إعادة التأهيل فيما يتعلق بالتطرف العنيف<sup>(29)</sup>. وحذرت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب وستة مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من أن اللوائح الجديدة قد تعرض لحقوق وحريات الأشخاص الذين قد يحتجزون تعسفاً، ولا سيما الأقليات الدينية

(27) انظر البلاغ المشترك OL LKA 7/2021 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(28) المجلس الاستشاري متوخى في المادة 13 من القانون، ولكن لم يتم إنشاؤه قط.

(29) انظر الجريدة الرسمية رقم 68/2218 المؤرخة 12 آذار/مارس 2021، المتاحة على الرابط التالي:

[http://www.documents.gov.lk/files/egz/2021/3/2218-68\\_E.pdf](http://www.documents.gov.lk/files/egz/2021/3/2218-68_E.pdf)

والإثنية، وقد تحد من المعارضة السياسية دون ضمانات فعالة لمراعاة الأصول القانونية<sup>(30)</sup>. وقد حصلت منظمات المجتمع المدني على أمر بوقف تنفيذ اللوائح، بينما تنظر المحكمة العليا في التماس ضدها يتعلق بالحقوق الأساسية.

## ثالثاً - التقدم المحرز في المصالحة والمساءلة

### ألف - آليات العدالة الانتقالية

47- عندما قررت الحكومة سحب مشاركتها في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 1/40 والقرارين 1/34 و1/30 ذوي الصلة، أعربت عن اعتزامها مواصلة "عملية مصالحة ومساءلة شاملة ومصممة ومنفذة محلياً"<sup>(31)</sup>. وبعد مرور عامين، لم تتقدم الحكومة بعد بأي خريطة طريق جديدة ذات مصداقية بشأن العدالة الانتقالية نحو المصالحة والمصالحة. وقدمت لجنة تحقيق عينها الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 "لاستعراض تقارير لجان التحقيق السريلاكية السابقة، وتقييم حالة تنفيذ توصياتها، واقتراح تدابير قابلة للتنفيذ لتنفيذها بما يتماشى مع سياسات الحكومة الجديدة"، تقريراً مؤقتاً ثانياً إلى الرئيس في شباط/فبراير 2022.

48- ولا يزال هيكلا العدالة الانتقالية اللذان أنشأتهما الحكومة السابقة قائمين. وهذان الهيكلان هما المكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب جبر الضرر. ولكنهما واجها صعوبة لكسب ثقة الضحايا، لا سيما بعد التغييرات التي طرأت على عضويتها.

49- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تعيين رئيس جديد ومفوضين جدد في المكتب المعني بالأشخاص المفقودين. ووفقاً للحكومة، يعمل المكتب على التحقق من الشكاوى البالغ عددها 6 025 التي تلقاها في المرحلة الأولى من عمله بين عامي 2000 و2020، وأطلع السلطات المختصة على 6 025 ملفاً للحصول على معلومات إضافية. وقرر المكتب أن 4 200 شكوى تتطلب مزيداً من الوثائق وأخطر 3 230 أسرة لتقدم مزيداً من التفاصيل اللازمة لمعالجة قضاياها. وأفادت الحكومة بأن المكتب أنشأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أربع لجان تحقيق لإجراء التحقيقات وتمكينه من إصدار شهادات غياب أو شهادات وفاة للأسر المعنية. ويساور المفوضية القلق من أن عملية التحقق تهدف فيما يبدو إلى الحد من عبء القضايا وإغلاق الملفات، بدلاً من اتباع نهج شامل لإثبات الحقيقة وضمان العدالة والانتصاف للأسر.

50- ويساور المفوضية السامية بالقلق إزاء استمرار الحالة غير المستقرة لأسر المختفين، التي تمثل النساء غالبيتها. وبالإضافة إلى معاناة هذه الأسر وآلامها لعدم معرفتها مصير أحبائها وأماكن وجودهم، فإنها ما زالت تصارع العواقب الاقتصادية والاجتماعية اليائسة التي خلفها ذلك في حياتها. وقد زادت جائحة كوفيد-19 من مصاعبها الاقتصادية وعزلتها. وفي هذا السياق، لا تؤدي مضايقة الأجهزة الأمنية ومراقبتها لها وعرقلتها لأنشطتها إلا إلى تفاقم المظالم التي تواجهها. فمن حق أسر المختفين أن تعرف الحقيقة وأن تحصل على العدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، وتحت المفوضة

(30) انظر البلاغ OL LKA 3/2021 المؤرخ 9 آب/أغسطس 2021، المتاح على الرابط التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/LatestReports/CommunicationSent?page=26>

(31) مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والأربعون، الجزء الرفيع المستوى، بيان وزير العلاقات الخارجية وتنمية المهارات والعمالة وعلاقات العمل، 26 شباط/فبراير 2020.

السامية الحكومة على الاعتراف بمعاناتها، وتحديد مصير الضحايا أو أماكن وجودهم على وجه السرعة، كما تحثها على تقديم التعويضات، وتقديم الجناة إلى العدالة.

51- وفي عام 2021، تم تخصيص 800 مليون روبية سريلانكية لمكتب التعويضات (3,96 مليون دولار) لدفع المطالبات التي تمت معالجتها، منها 400 مليون روبية سريلانكية تم استخدامها وفقاً لمكتب التعويضات. ومما يؤسف له أن البيانات المتاحة للمفوضية فيما يتعلق بمدفوعات التعويضات ليست مصنفة بما فيه الكفاية وليس من الواضح ما هي المدفوعات التي تقابل انتهاكات حقوق الإنسان. وقد طُرحت سياسة التعويضات في البرلمان في 9 شباط/فبراير 2021. وأبلغت الحكومة المفوضية بأن مكتب التعويضات يعكف على وضع برامج تجريبية لتقديم الدعم المتعلق بكسب الرزق والدعم النفسي - الاجتماعي.

52- وواصل مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة تنظيم حلقات عمل وأنشطة للسلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد. وتفيد التقارير بأنه بصدد وضع خريطة طريق استراتيجية للتعافي الوطني وبناء السلام والمصالحة من خلال عملية تشاور مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتشدد المفوضية السامية على أن المصالحة لن تتحقق إلا عندما تكون مدعومة بتدابير عدالة انتقالية شاملة، وتذكر بقرير المشاورات الوطنية المجدية للغاية التي أجرتها بالفعل فرقة العمل التشاورية المعنية بتدابير المصالحة في عام 2017 والتي لا تزال تشكل دليلاً هاماً لتوقعات الضحايا وغيرهم من أصحاب المصلحة<sup>(32)</sup>.

## باء - الإفلات من العقاب في القضايا الرمزية

53- يساور المفوضية السامية قلق بالغ إزاء استمرار عدم إحراز تقدم، وحتى حدوث تراجع في العديد من قضايا حقوق الإنسان الرمزية المعروضة على المحاكم. ففي آب/أغسطس 2021، قررت إدارة النائب العام عدم المضي قدماً في توجيه التهم إلى قائد البحرية السابق واسانثا كاراناغودا في قضية الاختفاء القسري لـ 11 فرداً في عامي 2008 و2009. وكان السيد كاراناغودا قد قدم أمراً قضائياً إلى محكمة الاستئناف وحصل على أمر بوقف التنفيذ كسبيل انتصاف مؤقت على أساس أنه تم توريطه خطأً. وطعنت عائلات الضحايا في القرار أمام محكمة الاستئناف ومن المتوقع أن تُعقد جلسات استماع في نيسان/أبريل 2022. وفي حين أن من المقرر استمرار جلسات الاستماع بشأن القضية المتعلقة بـ 14 فرداً من أفراد البحرية الآخرين، عُيّن السيد كاراناغودا في كانون الأول/ديسمبر 2021 حاكماً للمقاطعة الشمالية الغربية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أبلغ المدعي العام محكمة باتيكالوا العليا أنه لن يمضي قدماً في محاكمة خمسة أفراد متهمين في قضية رمزية أخرى، وهي قضية مقتل عضو البرلمان جوزيف باراراجاسينغهام في قداس لعيد الميلاد في كانون الأول/ديسمبر 2005.

54- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت محكمة كولومبو العليا أحكاماً في قضية ثلاثة ضباط موجهة إليهم 33 تهمة، بما في ذلك القتل والتآمر لارتكاب جريمة قتل، بالنسبة للحوادث التي أسفرت عن وفاة 27 سجيناً خلال أعمال الشغب التي شهدتها سجن ويليكاذا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012<sup>(33)</sup>. وأسقطت جميع التهم عن المتهم الأول، مفتش الشرطة نيومال راناجيو، من مكتب المخدرات. وأما المتهم الثاني، وهو المشرف السابق على سجن ويليكاذا، لاما هيواغ إميل رانجان، فقد أدين وحكم عليه بالإعدام.

(32) انظر <http://war-victims-map.org/wp-content/uploads/2017/02/CTF-Final-Report-Volume-I-Nov-16.pdf>.

(33) A/HRC/25/23، الفقرة 24.

وهربت المتهمة الثالثة، إنديكا سامبات، وهي ضابطة ملحقه بوحدة استخبارات السجون، وستحاكم غيابياً. ويبدو أنه لم يُتخذ أي إجراء ضد أفراد آخرين من قوات الأمن المتورطين في الحادث.

55- وما زال ضحايا تفجيرات عيد الفصح لعام 2019 والزعماء الدينيين يطالبون بإلحاح بالحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا وسرد كامل للظروف التي سمحت بتلك الهجمات، ولا سيما دور المؤسسة الأمنية. ولم تنشر النتائج الكاملة للجنة الرئاسية للتحقيق في الهجمات، ولكن من المفهوم أنها أوصت بتوجيه تهم جنائية إلى مسؤولين بارزين. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وُجّهت اتهامات إلى 25 مشتبهاً فيهم في التفجيرات، ولا تزال قضية المحكمة العليا معلقة. وُجّهت اتهامات لدى المحاكم العليا في كولومبو وكيغال وبوتالام في ثماني قضايا أخرى. وتعرض مجتمع الكنيسة مؤخراً للإزعاج بسبب حادث خطير وقع في 11 كانون الثاني/يناير 2022 في كنيسة القديس أنتوني، بوربلا، عندما اكتشفت قبلة يدوية غير منفجرة في الكنيسة، قبل أن يُعقد بأيام حدث بين الأديان كان مقرراً كجزء من الحملة من أجل العدالة. وقامت الشرطة باعتقالات أولية لبعض الأشخاص الحاضرين في الكنيسة، لكن التحقيق حتى الآن تعرض للانتقاد باعتباره غير فعال وغير شامل.

56- وفي حين لا يزال من المقرر عقد جلسات استماع في عدة قضايا رمزية أخرى أبرزتها التقارير السابقة، يساور المفوضة السامية القلق لأن هذه القضايا لا تزال قائمة أمام المحاكم بعد عقد أو أكثر من صدور لوائح الاتهام الأصلية<sup>(34)</sup>. ويثير استخدام المدعي العام مؤخراً سلطته التقديرية لسحب القضايا التي طال أمدها شواغل جدية بشأن استقلال مكتبه والتزام الحكومة بالسعي إلى تحقيق المساءلة. وتشعر المفوضة السامية بانزعاج بالغ إزاء الغياب العام لأي تقدم على مدى السنوات الماضية في معظم الحالات والتراجع الفعلي في حالات أخرى، مما لا يزال يشير إلى عدم قدرة الحكومة وعدم رغبتها في مقاضاة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم عندما يكون موظفو الدولة هم الجناة المزعومين.

## رابعاً - تنفيذ جوانب أخرى لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46

57- نظراً لعدم إحراز تقدم نحو المساءلة من جانب الآليات المحلية، قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 1/46، "زيادة قدرة المفوضية السامية في هذا الصدد على جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها ووضع الاستراتيجيات الممكنة لعمليات المساءلة في المستقبل عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في سري لانكا، ومناصرة الضحايا والناجين، ودعم الدعاوى القضائية وغيرها من الدعاوى ذات الصلة، بما فيها تلك التي تقام في الدول الأعضاء ذات الولاية القضائية المختصة". وتتيح ولاية المساءلة هذه فرصة هامة للمفوضية وأعضاء مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي لدعم الضحايا ومتابعة المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سري لانكا، من خلال استراتيجيات تكميلية.

58- وقد بدأت المفوضية في تنفيذ تلك الجوانب من القرار 1/46 مع فريق بدء يضطلع بأعمال تحضيرية منذ نيسان/أبريل 2021. وقد عينت الآن معظم الموظفين الذين تحتاجهم، ومن بينهم أخصائيو في القانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، وحقوق الضحايا، وإدارة المعلومات. غير أن تاريخ بدء مختلف أعضاء الفريق سيكون مقيداً كذلك بالميزانية المخصصة لعام 2022.

(34) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/43/19، الفقرة 21، وA/HRC/46/20، الفقرتين 49 و50.

- 59- ونشرت المفوضية على الإنترنت مواد استهلاكية عن الولاية المحددة في القرار 1/46، بما في ذلك أسئلة وأجوبة مترجمة إلى اللغتين السنهالية والتاميلية<sup>(35)</sup>.
- 60- وأنشأت المفوضية مستودعاً للمعلومات والأدلة باستخدام برامجيات الاكتشاف الإلكتروني وحددت عدداً كبيراً من أصناف المعلومات الفردية التي تحتفظ بها الأمم المتحدة بالفعل. وسيواصل الفريق تحليل تلك المعلومات من منظور العدالة الجنائية بغية تحديد الثغرات والأولويات من أجل جمع مزيد من المعلومات، مع إدراج نهج يركز على الضحايا. وتتعلق المعلومات التي تم جمعها والاحتفاظ بها بانتهاكات وتجاوزات مزعومة من جانب جهات فاعلة حكومية وغير حكومية على السواء.
- 61- وأوصت المفوضية السامية في تقريرها السابق بأن تستكشف الدول الأعضاء، من بين مجموعة من التدابير، إمكانية فرض جزاءات محددة الهدف على من يُزعم بصورة موثوقة أنهم مرتكبوا الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن ضابطتين عسكريين سريلانكيين متورطين في انتهاكات جسيمة سيتم تعيينهما بموجب المادة 7031(ج) من قانون وزارة الخارجية والعمليات الخارجية وتخصيص البرامج ذات الصلة لعام 2021 ويكونان غير مؤهلين لدخول ذلك البلد.
- 62- وفي حين أن المفوضية السامية ستقدم تقريراً عن المزيد من التقدم المحرز بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر 2022، فمن الواضح بالفعل أن العمل الذي أنشطه المجلس بالمفوضية في القرار 1/46 عمل كبير. وسيطلب التنفيذ الكامل للولاية أيضاً تعاوناً فعالاً من جانب الدول الأعضاء، إلى جانب موارد بشرية ومالية كافية.

## خامساً - الاستنتاجات

- 63- لا تزال المفوضية السامية تشعر بالقلق إزاء انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي وعدم الاعتراف بحقوق الضحايا. وفي العامين الماضيين، تآكل استقلال القضاء ولجنة حقوق الإنسان ومؤسسات رئيسية أخرى، وتقلص الحيز الديمقراطي، بما في ذلك مجال الدعوة إلى حقوق الإنسان. وحدث مزيد من الانجراف نحو العسكرة وأصبح التركيز على القومية السنهالية والبيودية في مؤسسات الدولة أكثر وضوحاً، مما زاد من تهمة طوائف الأقليات وعدم يقينها وتقويض المصالحة. وستكون عملية الصياغة المقبلة للدستور الجديد ذات أهمية حاسمة لاستقلال المؤسسات الرئيسية، وينبغي رصد قضايا تقويض السلطة وحقوق الإنسان عن كثب. وقد تأثر الوضع بالأثر العميق لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية، التي أثرت على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدى رد الحكومة القاسي على الانتقادات والمعارضة إلى تقويض الحيز المدني. وهناك أيضاً خطر أن يؤدي الانكماش الاقتصادي إلى زيادة تأجيج التهميش السائد لطوائف الأقليات والتمييز ضدها.
- 64- وتسلم المفوضية السامية بالدلائل الأخيرة على تجدد انفتاح الحكومة في التعامل مع المفوضية والخطوات الأولية المتخذة للشرع في بعض الإصلاحات، بما في ذلك إدخال تغييرات على قانون منع الإرهاب. وتحث المفوضية السامية الحكومة على الذهاب إلى أبعد وأعماق مما ذهبت إليه في الإصلاحات القانونية والمؤسسية والأمنية الضرورية للامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومنع تكرار الانتهاكات الجسيمة. ولا تزال المفوضية على أهبة الاستعداد لمساعدة سري لانكا في هذا المسار.

(35) متاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/Sri-Lanka-accountability-project.aspx>

ويساور المفوضة السامية قلق عميق إزاء استمرار العرقلة والانتكاسات في معظم قضايا حقوق الإنسان الرمزية التي وصلت إلى المحاكم، ومضايقة الضحايا وأسر المختفين الذين يناضلون من أجل الحقيقة والعدالة، أو يسعون إلى إحياء تكري أحباؤهم. وبينما تشدد الحكومة على التدابير العملية للجبر والتنمية كأساس للمصالحة، تشدد المفوضة السامية على أن ذلك لن يتحقق بدون اتباع نهج شامل لضمان الحقيقة والعدالة وإنصاف الضحايا والإصلاحات المؤسسية التي تضمن عدم التكرار.

65- وقد تقاعست الدولة السريلانكية، بما في ذلك الحكومات المتعاقبة، باستمرار عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واتباع عملية عدالة انتقالية فعالة. ولم تكنف الحكومة الحالية بإظهار عدم رغبتها في الاعتراف بالجرائم الدولية الخطيرة وفي السعي إلى المساءلة فحسب، بل أدمجت أيضاً في أعلى مستويات الحكومة بعض المسؤولين العسكريين الذين ربما تورطوا في جرائم حرب مزعومة، مما عزز رواية الإفلات من العقاب. وفي غياب نتائج ملموسة تكفل العدالة للضحايا، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل اتباع استراتيجيات دولية للمساءلة.

66- وقد قدم مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة، وهيئات المعاهدات، ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، واللجنة المحلية للحكومة نفسها، ولجنة الدروس المستفادة والمصالحة العديد من التوصيات الملموسة إلى الحكومة لتحسين حالة حقوق الإنسان ومعالجة إرث الماضي. وينبغي للحكومة والمجتمع الدولي والأمم المتحدة استخدام هذه التوصيات كنقاط مرجعية في النهوض بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان<sup>(36)</sup>. والمفوضية على استعداد لدعم سري لانكا وتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد. ولن تحقق سري لانكا التنمية المستدامة والسلام والمصالحة الدائمة إلا إذا ضمنت حماية الحيز المدني والمؤسسات المستقلة والشاملة للجميع ووضعت حداً للإفلات المنهجي من العقاب.

## سادساً - التوصيات

67- تكرر المفوضة السامية التوصيات المقدمة إلى حكومة سري لانكا في الفقرة 60 من تقريرها إلى المجلس في عام 2021<sup>(37)</sup>. وتوصي كذلك الحكومة بما يلي:

(أ) ضمان أن تستند عملية صياغة دستور جديد إلى مشاورات واسعة النطاق وشاملة، وأن ترسخ استقلال القضاء والمؤسسات الوطنية الرئيسية، مثل لجنة حقوق الإنسان، وأن تعزز نقل السلطة السياسية، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من المصالحة وتمتع جميع أفراد سكانها تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان؛

(ب) مراعاة التوصيات التي قدمتها مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان في الدستور الجديد والضمانات اللازمة لمؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وشاملة للجميع؛

(ج) تجنب الاعتماد على الجيش لإدارة الشؤون المدنية واتخاذ خطوات للحد من تأثير الجيش على الحياة المدنية؛

(د) ضمان قدرة إدارة النائب العام على العمل بشكل مستقل في الممارسة العملية ومتابعة الملاحقات القضائية ضد أي مشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات

(36) انظر البلاغ المشترك OL LKA 7/2021 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(37) A/HRC/46/20.



جسيمة للقانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن الرتبة العسكرية أو المركز الرسمي أو غير الرسمي في السلطة؛

(هـ) اتباع نهج شامل لتحديد مصير جميع المختفين وأماكن وجودهم، بما في ذلك فتح المحفوظات العسكرية ذات الصلة بحالات الاختفاء القسري على الفور، والتحقيق بشكل مستقل مع جميع المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن حالات الاختفاء القسري، وتقديم تعويضات شاملة لأسر المختفين<sup>(38)</sup>؛

(و) نشر نتائج لجنة التحقيق في تفجيرات أحد عيد الفصح لعام 2019 لضمان الشفافية للضحايا ومتابعة مزيد من التحقيقات المستقلة في تورط أي جهات فاعلة أخرى حكومية أو غير حكومية؛

(ز) إجراء إصلاحات أعمق لقانون منع الإرهاب لضمان امتثاله الكامل للالتزامات البلد المتعلقة بالقانون الدولي. وفي غضون ذلك، فرض وقف اختياري على استخدام قانون منع الإرهاب إلى أن يستعاض عنه بتشريع يمثل امتثالاً تاماً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان<sup>(39)</sup>؛

(ح) التعجيل باستعراض جميع المحتجزين بموجب قانون منع الإرهاب، والإفراج عن جميع المحتجزين دون أساس قانوني إثباتي كافٍ، وضمان ألا تقوض تدابير مكافحة الإرهاب الحيز الديمقراطي والمدني؛

(ط) ضمان إجراء مشاورات شاملة وواسعة النطاق عند صياغة وتعديل القوانين الرئيسية، بما في ذلك قانون منع الإرهاب، والقانون المتعلق بالخدمات الاجتماعية التطوعية (تسجيلها والإشراف عليها)، وقانون زواج المسلمين وطلاقهم وقوانين الأحوال الشخصية الأخرى؛

(ي) إصدار أمر إلى جميع الأجهزة الأمنية بالوقف الفوري لجميع أشكال المراقبة والمضايقة والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الاجتماعية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسره؛

(ك) الفصل في المنازعات على الأراضي بطرق شفافة وتشاورية ومحايدة وغير تمييزية، وضمان الحوار بين الأديان بشأن تشييد المواقع الدينية.

68- وتكرر المفوضة السامية التوصيات التي قدمتها في الفقرة 61 من تقريرها إلى المجلس والدول الأعضاء في عام 2021 وتوصيها كذلك بما يلي:<sup>(40)</sup>

(أ) التعاون مع الضحايا وممثليهم للتحقيق في الجرائم الدولية التي ارتكبتها جميع الأطراف في سري لانكا ومقاضاة مرتكبيها من خلال إجراءات قضائية في الولايات القضائية المحلية، بما في ذلك بموجب مبادئ الولايات القضائية خارج الحدود الإقليمية أو العالمية المقبولة، ومواصلة استكشاف العقوبات المحددة الهدف المحتمل فرضها على من يُدعى بشكل موثوق أنهم ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان؛

(38) A/HRC/33/51/Add.2، الفقرات 77-85.

(39) انظر البلاغ المشترك OL LKA 7/2021 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(40) A/HRC/46/20.

(ب) مراجعة تدابير اللجوء المتعلقة بالمواطنين السريلانكيين لحماية أولئك الذين يواجهون أعمالاً انتقامية والامتناع عن أي إعادة قسرية في الحالات التي تشكل خطراً حقيقياً بالتعرض للتعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

(ج) التعاون مع المفوضية في اضطلاعها بالأعمال المتصلة بالمساءلة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/46 وتزويدها بالموارد البشرية والمالية الكافية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بالولاية الكاملة المسندة إليها بموجب القرار.

69- وتوصي المفوضية السامية كيانات الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) توسيع نطاق عملها في مجال الحماية لمنع التهديدات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني وزيادة الدعم لها والدفاع بحزم عن الفضاء المدني؛

(ب) ضمان التطبيق الصارم والمتسق والمتسق والموسع للعناية الواجبة بحقوق الإنسان ومبادئها في التعامل مع قوات الأمن وجميع الهيئات الخاضعة لاختصاص وزارة الدفاع أو وزارة الأمن العام، ومراجعة مشاركتها مع الهياكل التي قُوض استقلالها، مثل لجنة حقوق الإنسان، والمشورة التي تتلقاها منها؛

(ج) الدعوة لدى حكومة سرى لانكا إلى معالجة شواغل التحالف العالمي المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان استقلال لجنة حقوق الإنسان؛

(د) مع الفهم الكامل للتحديات التي تواجه تكوين القوات في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالنظر إلى الظروف الراهنة للجنة حقوق الإنسان في سرى لانكا، استعراض مساهمات سرى لانكا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونظم فرز الموظفين السريلانكيين.